

samba financial group  مجموعة سامبا المالية

تقرير كفاية رأس المال وإدارة المخاطر

بازل 2 – الركيزة الثالثة
الإفصاح

كما في
31 ديسمبر 2008

مارس 2009

3	ملخص تمهيدي	1
4	نبذة عامة	2
5	مكونات بازل -2	3
6	الركيزة الأولى – متطلبات الحد الأدنى لرأس المال	1-3
7	الركيزة الثانية – عملية المراجعة من الجهة الإشرافية	2-3
7	الركيزة الثالثة – نظام السوق	3-3
8	إدارة المخاطر ورأس المال	4
8	هيكل مجموعة سامبا المالية	1-4
9	عملية إدارة المخاطر ورأس المال	2-4
10	المتطلبات النظامية لرأس المال	5
10	متطلبات رأس المال المتعلقة بمخاطر الائتمان	1-5
12	متطلبات رأس المال لمخاطر السوق	2-5
13	متطلبات رأس المال - المخاطر التشغيلية	3-5
14	هيكل رأس المال	4-5
15	نسبة كفاية رأس المال (الركيزة الأولى)	5-5
16	مخاطر الائتمان	6
16	فئات الأصول	1-6
18	التعرض لمخاطر الائتمان	2-6
24	مخففات مخاطر الائتمان	3-6
25	التسهيلات الائتمانية التي انخفضت قيمتها ومخصصات الانخفاض في القيمة	4-6
27	مخاطر السوق	7
28	تحليل حساسية مخاطر أسعار الفائدة في دفاتر البنك	1-7
29	المخاطر التشغيلية	8
30	المخاطر الأخرى (الركيزة الثانية Pillar 2)	9
31	المصطلحات والتعريفات	10

1. ملخص تمهيدي

تم إعداد تقرير كفاية رأس المال وإدارة المخاطر لمجموعة سامبا المالية ("سامبا" أو "البنك" أو "المجموعة") وفقاً لمتطلبات وقواعد الإفصاح المتعلقة بالركيزة الثالثة (Pillar 3) من اتفاقية بازل الثانية (Basel II Accord)، حسبما تم إصداره من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي ("مؤسسة النقد" أو "ساما") في مايو 2007م¹.

يهدف هذا الإفصاح إلى إطلاع الجهات المعنية على العناصر الرئيسية لنطاق وفاعلية عمليات قياس المخاطر لدى سامبا، وأنظمة إدارة المخاطر، و مكونات المخاطر، بالإضافة إلى كفاية رأس مال البنك. ويتم ذلك من خلال تقديم إفصاح متماثل ومفهوم لمكونات المخاطرة لدى سامبا بطريقة تعزز من إمكانية المقارنة مع المؤسسات الأخرى.

لقد التزمت مجموعة سامبا المالية بالمتطلبات المذكورة أعلاه اعتباراً من 1 يناير 2008م، وأصدرت تقريرها (نصف السنوي) الأول والمتعلق بكفاية رأس المال وإدارة المخاطر كما في 30 يونيو 2008م. وهذا هو التقرير السنوي الأول الذي يصدره سامبا وفقاً لتلك القواعد والمتطلبات.

تبننت المجموعة المدخل المعياري لإدارة كل من مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، وتحديد متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية، وسيتم إلقاء الضوء بالتفصيل على ذلك في الصفحات التالية من هذا التقرير.

يقدم تقرير كفاية رأس المال وإدارة المخاطر بيانات مفصلة حول عوامل المخاطر لمجموعة سامبا المالية وشركاتها التابعة، كما يقدم التقرير بيانات توضح حجم النشاط بحسب فئات العملاء، وتصنيفات الموجبات المعرضة للمخاطر، والتي شكلت الأساس لحساب رأس المال المطلوب لتغطية تلك المخاطر.

وبإيجاز، فإن كفاية رأس المال للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2008م، هي كما يلي:

إجمالي نسبة كفاية رأس المال: 14.1%

نسبة كفاية رأس المال الأساسي (Tier I): 13.1%

وذلك وفقاً لطريقة احتساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال حسبما تم وصفه في الركيزة الأولى (Pillar 1) من اتفاقية بازل 2.

بلغ إجمالي قيمة الأصول المرجحة المخاطر 153.058.900.000 ريال سعودي، ويتألف من 86.5% مخاطر ائتمان، و5.8% مخاطر السوق، و7.7% مخاطر التشغيل.

¹ وفقاً لتعميم ساما رقم (19402/BCS 378) بعنوان "بازل 2- مسودة استشارية: متطلبات الركيزة الثالثة والملاحظات الإرشادية" بتاريخ 24 مايو 2007م.

2. نبذة عامة

مجموعة سامبا المالية هي شركة سعودية مساهمة بدأت مزاوله نشاطاتها في عام 1980م (فضلاً، الاطلاع على التقرير السنوي للمزيد من المعلومات)؛ وهي مدرجة في سوق الأسهم السعودي (تداول) بالرمز (1090). وتخضع المجموعة للإشراف الرقابي والتنظيمي من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي بصفتها بنكاً مسجلاً في المملكة العربية السعودية.

يقدم سامبا الخدمات البنكية التجارية مثل القروض، تمويل التجارة، التمويل الشخصي، البطاقات الائتمانية، ومنتجات الخزينة لمختلف شرائح العملاء بما في ذلك الأفراد، والشركات، والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية. ويقدم سامبا كذلك نطاقاً واسعاً من المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والمعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية المستقلة لدى سامبا، والمكونة من نخبة من علماء الشريعة.

يعمل سامبا في الأسواق الخارجية من خلال فرعيه في لندن ودبي، وحصل مؤخراً على رخصة من مركز قطر للمال لمزاوله نشاطه المصرفي في دولة قطر. (ولم يبدأ نشاط سامبا في قطر خلال الفترة المغطاة بهذا التقرير).

وفي 30 مارس 2007م، استحوذ سامبا على حصة الأغلبية (68.4%) من بنك كريسينت التجاري المحدود في باكستان، وأطلق عليه لاحقاً اسم بنك سامبا المحدود، وهذا البنك هو عبارة عن شركة مصرفية تزاوّل الخدمات المصرفية التجارية والخدمات المتعلقة بذلك، وهي مدرجة في جميع بورصات باكستان.

كما حصل سامبا مؤخراً على رخصة من مجلس البورصة في الهند لمزاوله العمل كمؤسسة استثمار أجنبية في سوق الأوراق المالية في الهند.

إن البيانات التي تم الإفصاح عنها في هذا التقرير هي على مستوى القوائم الموحدة، وتغطي مجموعة سامبا المالية بما في ذلك جميع فروعها وشركاتها التابعة كما في 31 ديسمبر 2008م.

إن البيانات الواردة في هذا التقرير غير مطلوب إخضاعها للمراجعة والتدقيق الخارجي، وقد تم التأكد من مطابقتها مع الحسابات المالية المراجعة.

3. مكونات بازل-2

أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي في مارس 2008م تعميماً² يطلب من جميع البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية إعداد تقارير عن متطلبات كفاية رأس المال الخاصة بها وفقاً لتعليمات بازل-2 الجديدة. إن بازل-2 هي عبارة عن مبادرة دولية (تبنتها مؤسسة النقد) تهدف إلى التأكد من أن نسبة كفاية رأس المال للبنوك تقع ضمن إطار أكثر متانة واستشعاراً للمخاطر، وذلك بهدف تقييم حجم المخاطر واحتساب المتطلبات النظامية لرأس المال، أي الحد الأدنى من رأس المال الذي يجب أن تحتفظ به المؤسسة المالية لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها. ويهدف إطار بازل-2 إلى تقوية ممارسات وعمليات إدارة المخاطر لدى المؤسسات المالية.

يصف الإطار الذي وضعته مؤسسة النقد³ بناء على مبادرة بازل-2 الركائز الثلاث التالية، والتي تم تصميمها على أساس متكامل، ويقصد منها التأكد من كفاية القاعدة الرأسمالية للبنك لمواجهة مخاطر التي تتعرض لها أعماله.

• الركيزة الأولى Pillar 1: احتساب نسبة كفاية رأس المال لكل من مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل المستمدة من عمليات البنك ونشاطاته.

• الركيزة الثانية Pillar 2: عملية المراجعة من قبل الجهة الإشرافية وتتضمن:

○ عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، بهدف تقييم أنواع المخاطر الإضافية غير المشمولة في الركيزة الأولى (المخاطر الأخرى).

○ احتساب رأس المال المطلوب لتغطية هذه المخاطر المحددة.

○ التأكد من وجود هامش رأسمالي كاف (متولد من مصادر داخلية/خارجية) لتغطية المخاطر الأخرى فوق المستوى الأدنى من متطلبات الجهة الإشرافية بموجب الركيزة الأولى.

• الركيزة الثالثة Pillar 3: نظام السوق، ويقصد بذلك تزويد الجهات المعنية بإفصاحات تتكون من معلومات شفافة حول هيكل رأس المال، وتعرضات المخاطر، ومخففات المخاطر، وعملية تقييم المخاطر.

وقد تم وصف ذلك بالتفصيل في الصفحات التالية:

يمثل هذا التقرير إفصاحاً من سامبا طبقاً لمتطلبات الركيزة الثالثة للمخاطر التي يتعرض لها البنك وكفاية رأسماله كما في 31 ديسمبر 2008م.

² تعميم ساما رقم (10243/ B.C.S. 124) وتاريخ 5 مارس 2008، بعنوان "الانتقال من بازل-1 إلى بازل-2".
³ الوثيقة الإرشادية الصادرة عن ساما بتاريخ 31 مايو 2005م بعنوان "وثيقة التطبيق المبدئي لإطار بازل-2 الجديد للبنوك العاملة في المملكة العربية السعودية، والقواعد ذات العلاقة الصادرة أثناء مرحلة التنفيذ".

1-3 الركيزة الأولى – متطلبات الحد الأدنى لرأس المال

الركيزة الأولى ضمن اتفاقية بازل-2 حسيما تبنته وطبقته ساما، تتوقع من من البنوك أن تحافظ على الحد الأدنى من رأس المال المحدد من قبل الجهة الإشرافية لتغطية مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل المستمدة من نشاطاتها. كما تحدد هذه الركيزة أسس توحيد حسابات المنشآت التابعة لأغراض تقارير كفاية رأس المال، بالإضافة إلى تحديد طريقة احتساب الموجودات المرجحة المخاطر، والخيارات المختلفة المعطاة للبنوك لاحتساب تلك الموجودات.

يتم احتساب رأس المال الذي تطلبه الجهة الإشرافية وفقاً للمعادلة التالية (ويعبر عنه كنسبة):

$$\frac{\text{رأس المال الأساسي}}{\text{الموجودات المرجحة المخاطر}} = \text{الحد الأدنى المطلوب لرأس المال}$$

حيث أن الحد الأدنى المطلوب لرأس المال يجب أن يساوي أو يزيد عن (8%) .

يتم احتساب الأصول المرجحة المخاطر باستخدام طرق أكثر تقدماً وحساسية للمخاطر من الطرق المستخدمة سابقاً بموجب بازل-1. كما أنه تم تضمين المخاطر التشغيلية كعبء اضافي على رأس المال في بازل-2 فوق مخاطر الائتمان ومخاطر السوق المستخدمة سابقاً.

يصف الجدول أدناه الطرق والمنهجيات المستخدمة في حساب الموجودات المرجحة المخاطر لكل نوع من أنواع المخاطر أنفة الذكر.

مخاطر الائتمان	مخاطر السوق	المخاطر التشغيلية
المدخل المعياري	المدخل المعياري	طريقة المؤشر الأساسي
الطريقة الأساسية – أسلوب التصنيف الداخلي (F-IRB)	طريقة النماذج الداخلية	المدخل المعياري
الطريقة المتقدمة – أسلوب التصنيف الداخلي (A-IRB)		طريقة القياس المتقدمة (AMA)

اختارت مجموعة سامبا المالية المنهج التالي لكل نوع من أنواع المخاطر:

(أ) مخاطر الائتمان

يستخدم سامبا حالياً المدخل المعياري لأغراض التقارير الرقابية. ويختلف هذا المنهج عن أنظمة بازل-1 من حيث أنه يتيح استخدام التصنيفات الائتمانية الصادرة من قبل مؤسسات التصنيف الخارجية عند توفرها لتقرير أوزان المخاطر الملائمة، وكذلك يتضمن خياراً أوسع بالنسبة للضمانات المالية المؤهلة. ويتم احتساب الموجودات المرجحة المخاطر وفقاً للمعادلة التالية:

الموجودات المرجحة المخاطر = قيمة التعرض الائتماني المحول⁴ لجميع فئات الموجودات x وزن المخاطر لكل جهة حسبما حددته الجهة التنظيمية⁵.

(ب) مخاطر السوق:

⁴ يتم احتساب القيمة المرجحة المخاطر للبنود خارج قائمة المركز المالي على خطوتين: (1) تحويل القيمة الاسمية للبنود الى معامل ائتماني للبنود داخل قائمة المركز المالي وذلك من خلال ضربها بمعامل التحويل الائتماني الخاص بها (CCF) ؛ (2) يتم ضرب الناتج من العملية (1) بوزن مخاطر ترجيحي للبنود خارج قائمة المركز المالي وحسب نوع المطالبة.

⁵ يتم تحديد أوزان المخاطر التي تقررها الجهة التنظيمية من خلال فئة موجودات الطرف المقابل والتصنيف الخارجي للطرف المقابل، حيثما ينطبق.

يتبع سامبا حالياً المدخل المعياري لقياس رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق. وبموجب هذا المنهج يتم تحديد احتياجات رأس المال اللازمة لتغطية مخاطر السوق من خلال تحويل المراكز في محفظة المتاجرة إلى ما يساويها من موجودات مرجحة المخاطر، وفقاً لتعليمات ساما بهذا الصدد.⁶

(ج) المخاطر التشغيلية

يتبع سامبا حالياً المدخل المعياري لقياس مبالغ رأس المال المطلوبة لتغطية المخاطر التشغيلية، ويطبق هذا المنهج بضرب معامل بيتا (12% - 18%) في معدل إجمالي الدخل للسنوات المالية الثلاث السابقة لكل نشاط من أنشطة العمل.

2-3 الركيزة الثانية – عملية المراجعة من الجهة الإشرافية

تتطلب عملية المراجعة من قبل الجهة الإشرافية بموجب الركيزة الثانية أن تكون لدى البنوك عملية تقييم داخلية لكفاية رأس المال، تهدف إلى تحديد الاحتياجات الإضافية من رأس المال للمخاطر غير المغطاة في بازل-1 (مثل مخاطر أسعار الفائدة في دفاتر البنك، المخاطر الاستراتيجية، المخاطر القانونية، مخاطر التركيز، وغيرها)، وقد تم تصميم هذه الركيزة للتأكد من وجود هامش رأسمالي كاف لدى البنوك لتلبية متطلبات رأس المال، سواء التي تحددها الجهة الإشرافية أو التي يحددها البنك داخلياً، أثناء فترات التراجعات الاقتصادية أو أثناء فترات الإزمات المالية.

وقد قدم سامبا الخطة التفصيلية لعملية التقييم الداخلية لكفاية رأس المال لعام 2009م إلى مؤسسة النقد العربي السعودي.

3-3 الركيزة الثالثة – نظام السوق

تصف الركيزة الثالثة من اتفاقية بازل 2 الإفصاحات النوعية والكمية المطلوبة للجهات المعنية خارج البنك⁷، وهذه الإفصاحات مصممة لتمكين أصحاب المصالح والمشاركين في السوق من تقييم قدرة المؤسسة المالية على تقبل المخاطر، وتعرضها للمخاطر، ومكونات المخاطر لدى تلك المؤسسة، مما يشجعها على الانتقال نحو أشكال متقدمة من إدارة المخاطر.

وقد قامت مؤسسة النقد كذلك بتزويد البنوك بجدول زمني لإصدار التقارير المطلوبة، حيث يتم الإفصاح عن المتطلبات بشكل ربع سنوي ضمن القوائم المالية ربع السنوية. أما الإفصاحات نصف السنوية والسنوية، فهي مشمولة في مثل هذا التقرير، وهي مكملة للإفصاحات الواردة في القوائم المالية السنوية للبنك.

⁶ حسبما ورد في تعميم ساما رقم (BCS 355) بتاريخ 2004/12/29م.

⁷ تعميم ساما رقم (19402/B.C.S) وتاريخ 24 مايو 2007م بعنوان: "بازل-3- مسودة استشارية: الركيزة الثالثة - متطلبات الإفصاح وإيضاحات استرشادية".

4. إدارة المخاطر ورأس المال

يصف هذا القسم مبادئ توحيد رأسمال المجموعة، والمبادئ المعتمدة لإدارة ومراقبة المخاطر ورأس المال.

1-4 هيكل مجموعة سامبا المالية

تتبع مجموعة سامبا المالية المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، وكذلك المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية. وتقوم المجموعة بإعداد القوائم المالية الموحدة بما يتوافق مع نظام مراقبة البنوك ولوائح نظام الشركات في المملكة العربية السعودية.

اشتملت القوائم المالية الموحدة كما في 31 ديسمبر 2008 على القوائم المالية للبنك والشركات التابعة التالية:

شركة إصدار صندوق سامبا المحدودة في جرينسي: شركة تابعة مملوكة بالكامل تم تأسيسها وتسجيلها بموجب أنظمة جرينسي ونشاطها الأساسي هو إدارة الصناديق الاستثمارية خارج المملكة.

بنك سامبا المحدود: يمتلك سامبا نسبة 68.4% من هذا البنك الذي أسس في باكستان ويقدم الخدمات المصرفية التجارية وغيرها من الخدمات، وهو مدرج في جميع بورصات باكستان.

شركة سامبا العقارية: شركة تابعة مملوكة بالكامل لسامبا تم تأسيسها في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم 1010234757 الصادر من الرياض بتاريخ 9 جمادى الثاني 1428 هـ الموافق 24 يونيو 2007م. وقد تأسست هذه الشركة كشركة ذات مسؤولية محدودة، وتم الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي لتأسيس الشركة والتي تهدف إلى إدارة المشاريع العقارية بالنيابة عن صندوق سامبا للاستثمار العقاري.

شركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار (سامبا كابيتال): شركة تابعة مملوكة بالكامل لسامبا، تم تأسيسها في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم 1010237159، وفقاً لقرار هيئة السوق المالية بفصل البنوك أعمالها المصرفية والتجارية عن أعمالها المتعلقة بالاستثمار والأوراق المالية، ومرخص لها من قبل هيئة السوق المالية لتقديم خدمات التعامل والترتيب والإدارة والمشورة والحفظ.

شركة الاستثمار الخارجي المحدودة: شركة تابعة مملوكة بالكامل لسامبا، تم تأسيسها بموجب قوانين جزر كايمان بغرض إدارة استثمارات خارجية محددة.

يتم تطبيق آلية التوحيد على الشركات التابعة الخاضعة لسلطات تنظيمية وإشرافية أخرى، ومن ذلك أن بنك سامبا المحدود يقوم باحتساب موجوداته المرجحة المخاطر وفقاً للأنظمة التي يضعها بنك الدولة في باكستان (البنك المركزي الباكستاني).

2-4 عملية إدارة المخاطر ورأس المال

يتعرض سامبا إلى نطاق واسع من المخاطر ضمن السياق الاعتيادي لأعماله. وقد تم تصميم سياسات البنك لتحديد وحصر هذه المخاطر، ووضع الحدود المناسبة بما يتلاءم مع استعداد البنك لقبول المخاطر، والتأكد من الالتزام بهذه الحدود. ولعل أهم المخاطر التي يتعرض لها نشاط سامبا هي مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السمعة والعلامة التجارية.

تحدد اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة استراتيجيات وسياسات عامة للبنك، وتضع حدوداً لقبالية البنك لتحمل المخاطر، وتوافق على أية عملية تتجاوز حداً معيناً من المخاطر. وتتكون هذه اللجنة المعنية والمفوضة من قبل مجلس الإدارة، من ثلاثة من أعضاء المجلس إضافة للعضو المنتدب والرئيس التنفيذي لسامبا.

يتم مؤازرة عملية إدارة المخاطر بعدد من وظائف الرقابة المستقلة التي تتبع مدير المخاطر. ويتم اعتماد عمليات الائتمان الفردية بشكل مشترك بين موظفي الائتمان المختارين بما في ذلك ممثلي إدارة المخاطر المستقلين وآخرين تابعين لوحدات العمل. وتقوم إدارة مراقبة مخاطر الائتمان بمراجعة مستويات ووثائق الائتمان قبل السماح بالحصول على التسهيلات. ويتم من خلال وظيفة مخاطر السوق مراجعة الحدود وتقديم تقارير مستقلة عن تعرض البنك لمخاطر السوق ومراكز السيولة، بما في ذلك القياس مقابل حالات إجهاد. وتدير إدارة استراتيجية المخاطر والمحفظة الاستثمارية عملية تحديد مدى تقبل البنك للمخاطر، وتضع حدوداً مستهدفة للمحفظة وضوابط الحدود العامة لها.

يتضمن هيكل حوكمة المخاطر للجان التالية:

- لجنة الموجودات والمطلوبات: يرأسها عضو مجلس الإدارة المنتدب والرئيس التنفيذي، وهي مسؤولة عن مراقبة وإدارة السيولة، وقائمة المركز المالي، ومخاطر السوق الناشئة عن تذبذب أسعار الفائدة.
 - لجنة سياسات مخاطر السوق: وهي لجنة إدارية ضمن سامبا مسؤولة عن الأمور المتعلقة بمخاطر السوق والسيولة، بما في ذلك وضع وتحديث السياسات والقواعد، ومراجعة واعتماد حدود مخاطر السوق والاستثناءات المتعلقة بها.
 - لجنة سياسات مخاطر الائتمان، وهي مسؤولة عن الحفاظ على هيكل سليم لإدارة مخاطر الائتمان.
 - لجنة إدارة رأس المال، وهي مسؤولة عن فحص مكونات رأس المال واقتراح نسب كفاية رأس المال الداخلية المستهدفة لاعتمادها من قبل اللجنة التنفيذية.
- تتبع وظيفة مراجعة المخاطر لدى سامبا من الناحية المرجعية إلى لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس الإدارة، وتناط بها المهام والمسؤوليات التالية:
- تقديم تقييم مستقل لمحفظة وعمليات المخاطر لدى سامبا.
 - تقدير مدى كفاية سياسات وممارسات وإجراءات البنك لإدارة المخاطر.
 - توثيق نتائج مراجعاتها وتوصياتها في تقارير إجرائية موجهة إلى اللجان الإدارية / لجان المجلس ذات العلاقة وإلى الإدارة العليا.

5 المتطلبات النظامية لرأس المال

يصف هذا القسم متطلبات رأس المال لدى سامبا، المحتسبة بناءً على النسب التي تحددها الجهة الإشرافية والتنظيمية. علماً بأن أنواع المخاطر بحسب الركيزة الأولى Pillar 1 متوافقة مع القواعد الصادرة عن سامبا⁸ والمتعلقة باتفاقية بازل-2، التي تشمل مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل.

يمكن تحليل متطلبات رأس المال الكلية لدى سامبا حسبما يلي:

بالآلاف الريالات السعودية

نسبة إجمالي رأس %	رأس المال المطلوب	نوع المخاطر
86.5%	10.598.422	مخاطر الائتمان
5.8%	705.216	مخاطر السوق
7.7%	941.074	المخاطر التشغيلية
100.00%	12.244.712	الإجمالي

1-5 متطلبات رأس المال المتعلقة بمخاطر الائتمان

يقوم سامبا بحساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان وفقاً للمدخل المعياري، الذي يتم فيه تعيين التعرضات إلى قطاعات المحفظة بناءً على نوع الطرف المقابل و/أو طبيعة التعرض.

وقد تم تحديد شرائح المحفظة الرئيسية كما هي موضحة في تعليمات بازل التي تتبناها سامبا وهي السيادية، البنوك، الشركات، الأفراد، التسديد، والأشخاص من ذوي الملاءة العالية، وكل شريحة من هذه الشرائح لها وزن مخاطر محدد يتراوح بين صفر% إلى 150% اعتماداً على مدة ونوع التعرض الذي تتبع له فئة الموجودات، سواء كان للطرف المقابل تصنيف خارجي أم لا، وسواء كان التعرض متأخر الدفع أم لا.

⁸ انظر الحاشية رقم 2.

يصف الجدول التالي مبالغ التعرضات لمخاطر الائتمان ومتطلبات رأس المال المتعلقة بها، بحسب المحفظة:

بالآلاف الريالات السعودية

المحفظة	القيمة الدفترية للتعرض	القيمة المرجحة	رأس المال
السيادية والبنوك المركزية	45.033.659	125.445	10.036
مؤسسات القطاع العام	0	0	0
البنوك وشركات الأوراق المالية	9.666.376	3.029.978	242.398
الشركات	78.573.468	70.930.860	5.674.469
الأفراد ما عدا الرهونات العقارية	13.516.979	10.186.566	814.925
الرهونات - السكنية والتجارية	11.592	8.694	695
القروض المتأخرة	1.307.383	733.338	58.667
التسديد	297.163	297.163	23.773
مساهمات البنك في محفظة القروض	265.064	265.064	21.205
الأشخاص ذوي الملاءة العالية	20.234.832	15.467.721	1.237.418
أخرى	13.057.455	2.257.834	180.627
الإجمالي - (داخل قائمة المركز المالي)	*181.963.971	103.302.662	8.264.213
خارج قائمة المركز المالي	43.357.347	21.706.924	1.736.554
المشتقات المالية	12.437.918	7.470.689	597.655
الإجمالي	237.759.236	132.480.275	10.598.422

* تم إدراج التعرضات بالقيمة الإجمالية، قبل تكوين المخصصات، بينما تم الإفصاح عن التعرضات في قائمة المركز المالي بالصافي

تم ذكر التعرضات بالقيمة الإجمالية دون أن تعكس أثر عوامل مخففات مخاطر الائتمان (الضمانات). وتبلغ قيمة تلك الضمانات 5.796.878.000 ريال سعودي. وقد تم وصف مخففات مخاطر الائتمان بالتفصيل في القسم 6-3 من هذا التقرير.

كما تم تعريف كل بند من الجدول أعلاه بالتفصيل في القسم 6 من هذا التقرير.

2-5 متطلبات رأس المال لمخاطر السوق

يستخدم سامبا المدخل المعياري لاحتساب رأس المال المطلوب من الجهة التنظيمية فيما يتعلق بمخاطر السوق العامة والخاصة، ثم يتم ضرب المبلغ الناتج بـ12.5، وهي النسبة البديلة لنسبة 8% النظرية التي تعتبر الحد الأدنى لنسبة رأس المال، وذلك لإعطاء التعرض المرجح بمخاطر السوق على أساس متماثل مع التعرض المرجح بمخاطر الائتمان. هذا علماً بأن مخاطر السوق الرئيسية التي يتعرض لها سامبا هي مخاطر أسعار الصرف الاجنبي، مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار الأسهم المتعلقة بنشاطات إدارة المتاجرة والاستثمار والموجودات والمطلوبات لدى البنك. وهذا الرقم لا يتضمن مخاطر أسعار الفائدة في دفاتر البنك الناتج عن هيكله موجودات ومطلوبات البنك، لأن ذلك يعتبر جزءاً من المخاطر المتعلقة بالركيزة الثانية (Pillar 2) (راجع البند 9 من هذا التقرير).

وفيما يلي وصف موجز لبنود المخاطر المدرجة ضمن مخاطر السوق:

أ. مخاطر أسعار الفائدة، وتمثل المخاطر التي تتعرض لها أرباح البنك والقيمة السوقية لحقوق المساهمين بسبب التغييرات في أسعار الفائدة، وتنقسم هذه المخاطر لفئتين:

- المخاطر الخاصة: وهي مخاطر الخسارة التي قد تنشأ عن حركة سلبية لأسعار أدوات أو سندات الدين بسبب عوامل تتعلق بالمصدر.

- مخاطر السوق العامة: وهي مخاطر الخسارة التي قد تنشأ عن تغييرات سلبية في أحوال السوق بشكل عام.

ب. مخاطر أدوات الملكية، وهي مخاطر التغير في قيمة استثمارات البنك بسبب آليات الحركة في أسواق الأسهم.

ج. مخاطر الصرف الأجنبي، وهي المخاطر التي قد تنشأ عن التغيير في أسعار صرف العملات لصافي مراكز الموجودات/المطلوبات في البنك.

د. أسعار السلع، وتشير إلى التذبذبات المحتملة الحدوث مستقبلاً في أسعار السلع.

ويوضح الجدول التالي رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق، محسوباً على أساس الموجودات والمراكز الأخرى في محفظة المتاجرة لدى البنك.

بالآلاف الريالات السعودية

رأس المال المطلوب	الأصول مرجحة المخاطر	نوع مخاطر السوق
213.466	2.668.325	سعر الفائدة - مخاطر عامة
11.651	145.638	سعر الفائدة - مخاطر خاصة
316.078	3.950.975	مخاطر أدوات الملكية
163.677	2.045.963	مخاطر الصرف الأجنبي
344	4.297	مخاطر السلع
705.216	8.815.198	المجموع

3-5 متطلبات رأس المال - المخاطر التشغيلية

يتبع سامبا حالياً المدخل المعياري لقياس مبالغ رأس المال المطلوبة لتغطية المخاطر التشغيلية، ويطبق هذا المنهج بضرب معامل بيتا (12% - 18%) في معدل إجمالي الدخل للسنوات المالية الثلاث السابقة لكل من أنشطة العمل.

ويوضح الجدول التالي متطلبات رأس المال:

بآلاف الريالات السعودية

إجمالي رأس المال	معامل بيتا	أنشطة العمل
941.074	15%	خدمات الوكالة
	12%	إدارة الأصول
	15%	الخدمات البنكية التجارية
	18%	تمويل الشركات
	18%	المدفوعات والتسويات
	12%	الخدمات البنكية للأفراد
	12%	خدمات الوساطة للأفراد
	18%	المتاجرة وعمليات البيع لدى الخزينة

4-5 هيكل رأس المال

يحتفظ سامبا بقاعدة رأسمالية كافية لمواجهة المخاطر الملازمة لأنشطته، وتتم إدارة كفاية رأس المال ومراقبتها بفاعلية باستخدام جملة من التدابير التي تشمل – دون حصر- القواعد والنسب المحددة طبقاً لبازل-2، حسبما تتبناه سامبا⁹.

يكن الهدف الأساسي من إدارة رأسمال سامبا في التأكد من محافظة البنك على مستوى كاف من رأس المال لتلبية / تجاوز جميع المتطلبات النظامية، وتحقيق تصنيف ائتماني قوي، مع تحقيق أفضل عائد للمساهمين.

يوضح الجدول التالي إجمالي رأس المال المؤهل (الأساسي والمساند "Tier 1 & 2") محسوباً وفقاً لإرشادات سامبا.

بآلاف الريالات السعودي

القيمة	عناصر رأس المال
9.000.000	رأس المال المدفوع المؤهل
10.845.785	الاحتياطيات والأرباح المحتفظ بها المؤهلة
216.078	حقوق الأقلية في ملكية الشركات التابعة
	الاستقطاعات من رأس المال الأساسي Tier I
(29.940)	الموجودات غير الملموسة (شاملة الشهرة)
20.031.923	إجمالي رأس المال الأساسي Tier I
1.516.176	الاحتياطيات العامة المؤهلة
1.516.176	إجمالي رأس المال المساند Tier II
-	
21.548.099	إجمالي رأس المال المؤهل

⁹ راجع الحاشية رقم 2

5-5 نسبة كفاية رأس المال (الركيزة الأولى)

المنشأة	إجمالي نسبة رأس	نسبة رأس المال الأساسي (Tier I) %
مجموعة سامبا المالية (الموحدة)	%14.1	%13.1
بنك سامبا المحدود، باكستان	%55.7	%54.5

حافظ سامبا بشكل ثابت على نسبة كفاية رأس المال لديه بأعلى من الحد الأدنى المطلوب من الجهة التنظيمية البالغ 8%. وقد بلغت نسبة كفاية رأس المال كما في نهاية ديسمبر 2007 وفقاً لمتطلبات بازل-1 (Basel I) 15.2%. أما نسبة كفاية رأس المال كما في نهاية ديسمبر 2008م فإنها لا تقارن مع النسبة الخاصة بعام 2007م بسبب تغيير منهجية احتساب كفاية رأس المال من بازل-1 إلى بازل-2.

6 مخاطر الائتمان

يتم من خلال هذا القسم الإفصاح عن عناصر مخاطر الائتمان وفقاً للابعد التالية:

- أ. أصناف التعرضات حسب تعليمات بازل والمستخدمة في احتساب الموجودات المرجحة المخاطر.
- ب. التوزيع الجغرافي والقطاعي للأطراف المقابلة وآجال التعرضات وتصنيفها ضمن شرائح المخاطرة حسبما ورد في تعليمات بازل.
- ج. آثار مخففات مخاطر الائتمان.
- د. حالة القروض (هل هي عاملة أو انخفضت قيمتها) واحتياطيات خسائر القروض المتعلقة بها.

1-6 فئات الأصول

يوجد لدى سامبا محفظة ائتمانية متنوعة يمكن تقسيمها إلى فئات المخاطر التالية حسبما حددته سامبا¹⁰:

مخاطر السيادة والبنوك المركزية

تحمل مخاطر السيادة والبنوك المركزية وزناً يتراوح بين صفر و100%، اعتماداً على التصنيف الخارجي للدولة المعنية والمعطى من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية.

يبلغ معدل الوزن المرجح لمخاطر هذه المحفظة 0.3%.

البنوك وشركات الأوراق المالية

حددت مؤسسة النقد أن يتم التعامل مع المخاطر التي تقع ضمن هذه المحفظة وفقاً للخيار الثاني من بازل-2، أي يتم تحديد وزن المخاطر بناءً على التصنيف الخارجي للبنك أو مؤسسة الأوراق المالية المقابلة من قبل وكالة تصنيف ائتماني خارجية معترف بها. وقد تم تعيين وزن تفضيلي لمخاطر التعرضات قصيرة الأجل، وهي التعرضات ذات مدة تقل عن ثلاثة أشهر.

يبلغ معدل الوزن المرجح لمخاطر هذه المحفظة 32.2%.

الشركات

تعطى التزامات الشركات التي تم تصنيفها من قبل وكالات التصنيف الائتماني المعترف بها وزناً ترجيحياً يتناسب مع درجة تصنيفها. وبالنظر لأن معظم الشركات في المملكة غير مصنفة من قبل وكالات تصنيف ائتماني خارجية، فقد تم تطبيق وزن مخاطر تنظيمي بنسبة 100% لجزء كبير من هذه المحفظة.

يبلغ معدل الوزن المرجح لمخاطر هذه المحفظة 93.8%.

قروض الأفراد ما عدا الرهونات العقارية

تتكون هذه المحفظة من القروض الشخصية، والإيجارات، والتسهيلات الممنوحة للأعمال الصغيرة، أو قروض السيارات والقروض الشخصية الأخرى. وحسب متطلبات سامبا، فإن التعرضات التي لا تلي معايير التفتت المطلوبة فيتم تعيين وزن مخاطر لها بنسبة 100%، بينما يتم إعطاء التعرضات الأخرى ضمن فئة الأصول هذه وزناً للمخاطر بنسبة 75%.

التسديد والأصول الأخرى

¹⁰ وفقاً للفقرة 4-1 من الوثيقة الصادرة عن سامبا بتاريخ 6 يونيو 2006م بعنوان "بازل-2 – المسودة 2 لوثيقة التوجيه التفصيلية لسامبا".

تشتمل تعرضات سامبا لهذه الفئة بشكل أساسي على التزامات القروض المدعومة بالرهن (CDOs) والتزامات القروض المضمونة (CLOs). ووفقاً للتوجيهات الصادرة عن سامبا، يتم تعيين وزن مخاطر هذه المحفظة بنسبة 100%. والجدير بالذكر أنه في جميع هذه الحالات، فإن سامبا هو مستثمر فقط وليس مؤسساً للاستثمار.

الأشخاص ذوي الملاءة العالية

تشتمل هذه المحفظة على المخاطر المتعلقة بالأشخاص من ذوي الملاءة العالية الذين تتجاوز تسهيلاتهم خمسة ملايين ريال سعودي وتتم إدارتهم بطريقة فردية وخارج نطاق برنامج القروض للأفراد. وحسب تعليمات الجهة الإشرافية تعطى هذه المحفظة وزن مخاطر بنسبة 100%.

محافظ أخرى

تعطى الموجودات الأخرى وزن ترجيحي 100%، ويشمل ذلك عادة الموجودات الثابتة، المصاريف المدفوعة مقدماً، والمديون المتنوعون. أما النقدية وما شابهها، فيتم تعيين وزن مخاطر لها بنسبة صفر في المائة.

يبلغ معدل الوزن المرجح لمخاطر هذه المحفظة 22.2%.

2-6 التعرض لمخاطر الائتمان

1-2-6 إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان

يشتمل الجدول التالي على إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان قبل خصم قيمة أي ضمانات أو مخفضات للمخاطر.

ة بالآلاف الريالات السعودي

التعرض لمخاطر الائتمان				المحفظة
إجمالي التعرض	المشتقات المالية	خارج قائمة	داخل قائمة	
48.691.962		3.658.303	45.033.659	السيادية والبنوك المركزية
0			0	مؤسسات القطاع العام
12.666.440	7.161.832*	3.000.064	9.666.376	البنوك وشركات الأوراق المالية
117.448.081	5.047.200	33.827.413	78.573.468	الشركات
13.530.711	992	12.740	13.516.979	قروض الأفراد ما عدا الرهونات العقارية
11.592			11.592	الرهونات - السكنية والتجارية
1.307.383			1.307.383	القروض المتأخرة
297.163			297.163	التسديد
265.064			265.064	الأسهم
21.384.289	227.894	921.563	20.234.832	الأشخاص ذوي الملاءة العالية
14.994.718		1.937.263	13.057.455	أخرى
237.759.236	12.437.918	43.357.347	181.963.971	الإجمالي

* يوجد لدى سامبا ضمانات بقيمة 3.225.037.500 ريال سعودي لمصلحتها مقابل هذه المراكز من الأطراف المقابلة بموجب اتفاقيات تمويل.

تقدر التعرضات الإجمالية لمخاطر الائتمان المتعلقة بأدوات المشتقات المالية والصراف الأجنبي باتباع منهجية التعرض الحالي، وهي تقييم تكلفة استبدال العقود بأسعار السوق الحالية في حالة تقصير الطرف المقابل قبل تاريخ التسوية، ثم تضاف مبالغ تمثل التغييرات المحتملة في تكلفة الاستبدال حتى تاريخ التسوية لأغراض احتساب الموجودات المرجحة المخاطر.

2-2-6 التوزيع الجغرافي لمخاطر الائتمان داخل قائمة المركز المالي

بآلاف الريالات السعودية

المنطقة الجغرافية							المحفظة
الإجمالي	الدول الأخرى	جنوب شرق	شمال إفريقيا	أوروبا	دول مجلس	المملكة العربية	
45.033.659	625.196	146.130	6.298.395	3.699.765	25.458	34.238.716	السيادية والبنوك المركزية
-	-	-	-	-	-	-	مؤسسات القطاع العام
9.666.376	352.833	153.673	2.249.180	1.106.318	350.263	5.454.109	البنوك وشركات الأوراق المالية
78.573.468	273.222	294.307	792.424	3.722.879	5.756.926	67.733.710	الشركات
13.516.979	14.304	104.130	-	-	-	13.398.545	قروض الأفراد ما عدا الرهونات العقارية
11.592	-	11.592	-	-	-	-	الرهونات - السكنية والتجارية
1.307.383	19.064	118.283	-	-	-	1.170.035	القروض المتأخرة
297.163	-	-	260.413	-	-	36.750	التسديد
265.064	-	20.767	-	24.403	-	219.894	الأسهم
20.234.832	-	-	61.892	4.385	1.472	20.167.083	الأشخاص ذوي الملاءة العالية
13.057.455	-	274.716	-	-	75.816	12.706.923	أخرى
181.963.971	1.284.619	1.123.598	9.662.304	8.557.750	6.209.935	155.125.765	الإجمالي

ما يقرب من 85.6% من محفظة سامبا مصدرها المملكة العربية السعودية، وهي الدولة التي يخضع سامبا لأنظمتها، مما يعزله إلى حد بعيد عن تأثير الأسواق المالية العالمية. ومن خلال التوسعات التي تمت مؤخراً سواء على مستوى الاستحواذ في باكستان، أو فتح فروع جديدة في دبي وقطر، فإن سامبا يسعى إلى التنوع الجغرافي لمخاطر الائتمان.

3-2-6 توزيع مخاطر الائتمان حسب القطاع الاقتصادي (البنود داخل قائمة المركز المالي فقط)

بآلاف الريالات السعودية

المحفظة	القطاع												
	حكومية	بنوك	زراعة وصيد	تصنيع	مناجم	كهرباء، ماء،	بناء	تجارة	نقل واتصالات	خدمات	قروض	أخرى	المجموع
السيدية والبنوك المركزية	45.033.659	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	45.033.659
مؤسسات القطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
البنوك وشركات الأوراق المالية	-	9.666.376	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	9.666.376
الشركات	-	-	3.167.575	10.174.658	658.728	1.411.194	10.128.232	14.887.426	4.931.465	5.008.078	-	28.206.112	78.573.468
قروض الأفراد ما عدا الرهونات العقارية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	13.516.979	-	13.516.979
الرهونات - السكنية والتجارية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	11.592	-	11.592
القروض المتأخرة	-	-	37.641	44.345	46.561	63.671	304.200	230.426	102.049	87.515	371.489	19.486	1.307.383
التسديد	-	297.163	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	297.163
الأسهم	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	265.064	265.064
الأشخاص ذوي الملاءة العالية	-	0	815.738	2.620.255	169.640	363.421	2.608.299	3.833.922	1.269.988	1.289.718	-	7.263.851	20.234.832
أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	13.057.455	13.057.455
الإجمالي	45.033.659	9.963.539	4.020.954	12.839.258	874.929	1.838.286	13.040.731	18.951.774	6.303.502	6.385.311	13.900.060	48.811.968	181.963.971

4-2-6 توزيع آجال مخاطر الائتمان (البنود داخل قائمة المركز المالي)

يظهر الجدول التالي سجل استحقاق مخاطر الائتمان بناءً على تواريخ الاستحقاق العقدية:

بالآلاف الريالات السعودية

المحفظة	تحليل الاجال									
	أقل من 8 أيام	30-8 يوماً	90-30 يوماً	180-90	360-180	3-1 سنوات	5-3 سنوات	أكثر من 5	بدون تاريخ	الإجمالي
السيادية والبنوك المركزية	158.754	4.085	2.902.170	1.935.969	8.361.609	6.941.089	4.152.212	14.547.040	6.030.730*	45.033.659
مؤسسات القطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
البنوك وشركات الأوراق المالية	3.194	92.446	7.201.797	92.260	182.881	194.365	1.544.181	-	355.252	9.666.376
الشركات	1.710.767	5.695.898	18.148.872	14.374.836	14.593.566	9.544.302	8.045.183	5.684.429	775.615	78.573.468
قروض الأفراد ما عدا الرهونات العقارية	-	1.151.982	9.734	34.862	118.760	2.677.963	5.796.189	3.727.489	-	13.516.979
الرهونات - السكنية والتجارية	-	-	-	-	-	-	-	11.592	-	11.592
القروض المتأخرة	-	123.239	301.979	239.183	242.822	158.807	133.864	94.583	12.905	1.307.383
التسديد	-	-	-	56.249	66.824	111.749	-	62.340	-	297.163
الأسهم	-	-	-	-	265.064	-	-	-	-	265.064
الأشخاص ذوي الملاءة العالية	679.074	6.198.024	6.156.879	1.953.872	4.170.424	1.004.453	72.107	-	-	20.234.832
أخرى	-	-	2.413.000	-	2.315.255	-	3.099.128	1.535.656	3.694.417**	13.057.455
الإجمالي	2.551.789	13.265.675	37.134.430	18.687.231	30.317.204	20.632.728	22.842.864	25.663.130	10.868.919	181.963.971

* نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
** تتضمن بشكل أساسي الموجودات الثابتة

5-2-6 توزيع الموجودات حسب أوزانها الترجيحية

يعرض الجدول التالي تحليلاً لمحفظة سامبا بحسب توزيع الموجودات وفقاً لأوزانها الترجيحية التي حددتها الجهة الإشرافية:

بآلاف الريالات

السعودية

المحفظة	أوزان المخاطر					
	%0	%20	%50	%75	%100	%150
السيادية والبنوك المركزية	44.875.100	-	-	-	158.560	-
مؤسسات القطاع العام	-	-	-	-	-	-
البنوك وشركات الأوراق المالية	-	6.419.404	3.124.261	-	122.711	-
الشركات	-	103.036	8.101.093	-	70.228.743	140.596
قروض الأفراد ما عدا الرهونات العقارية	-	-	-	13.442.674	4.166	70.139
الرهونات - السكنية والتجارية	-	-	-	11.592	-	-
القروض المتأخرة	-	-	-	-	1.029.928	277.455
التسديد	-	-	-	-	297.163	-
الأسهم	-	-	-	-	265.064	-
الأشخاص ذوي الملاحة العالية	-	-	-	-	20.223.154	11.679
أخرى	10.877.937	-	-	-	2.179.518	-
الإجمالي	55.753.036	6.522.440	11.225.353	13.454.265	94.509.008	499.868

تتكون التعرضات التي تستدعي احتساب مخاطر مرجحة بنسبة صفر في المائة بشكل أساسي من مخاطر السيادة والبنوك المركزية التي أثبتت تاريخياً أنها تنطوي على مخاطر متدنية جداً. كما أن مخاطر النقدية و عقود المشتقات ذات القيمة العادلة الإيجابية تصنف من المخاطر المرجحة بنسبة صفر بالمائة (حيث تتم معالجتها بشكل منفصل وفقاً لمنهجية التعرض الحالي ضمن قواعد بازل-2 ، راجع الفقرة 6-2-6).

ينطبق وزن المخاطر الترجيحي 20% على البنوك والشركات ذات التقييم الائتماني المرتفع، فيما تنطبق نسبة 50% على مخاطر المؤسسات ذات التصنيف الائتماني الأقل. وبالنسبة لتعرضات قطاع الأفراد، فيستدعي احتساب مخاطر مرجحة بنسبة 75%، أما باقي فئات الأصول فتكون النسبة 100%. أما فيما يتعلق بتعرضات القروض المتأخرة السداد فان نسبة تعرضها تكون 150% ما لم يخصص لها احتياطات بأكثر من 20%.

6-2-6 التعرضات المتعلقة بمخاطر الائتمان الطرف المقابل

مخاطر الطرف المقابل هي احتمالات تخلف الطرف المقابل في عقود أسعار الصرف الأجنبي، وأسعار الفائدة، والسلع، وأدوات الملكية، أو المشتقات الائتمانية قبل موعد استحقاق العقد، ووجود مطالبة من البنك في ذلك الوقت على الطرف المقابل. وتكون مخاطر الطرف المقابل خاضعة لحدود ائتمانية مثل مخاطر الائتمان وتعامل تبعاً لذلك. وتنشأ مخاطر الطرف المقابل بشكل رئيسي من محفظة المتاجرة لدى البنك.

يوضح الجدول التالي الإفصاحات العامة المتعلقة بالتعرض لمخاطر ائتمان الطرف المقابل:

ةبآلاف الريالات السعودي

الحساب	البيان
9.363.038	إجمالي مستحقات البنك من العقود (و تحتسب بالقيمة العادلة)
	الضمانات المحتفظ بها:
3.225.038	- نقدية
	- سندات حكومية
	- أخرى
	قيمة التعرض (بموجب الطريقة المطبقة)
	- طريقة النماذج الداخلية IMM
12.437.918	- طريقة التعرض الحالي CEM
220.358.686	القيمة الاسمية لعقود التحوط
	التعرض الحالي للائتمان بحسب نوع المنتج
7.779.850	- عقود أسعار الفائدة
3.587.090	- عقود الصرف الأجنبي
1.043.681	- عقود ادوات الملكية
	- منتجات المشتقات الائتمانية
27.297	- عقود السلع / العقود الأخرى

يستخدم سامبا طريقة التعرض الحالي لتقييم مخاطر الطرف المقابل وفقاً لإطار مخاطر الائتمان، ويتم القياس على أساس القيمة السوقية (mark-to-market value) زائد مبلغ إضافي يحتسب بضرب القيمة الاسمية (notional) للعقد بنسبة مئوية محددة من طرف الجهة الإشرافية (add-on). ويعتمد حجم المبلغ الإضافي (add-on) على المدة المتبقية من العقد ونوعية الأداة المالية المتاجر بها.

لتقليل قيمة التعرض نحو الأطراف المقابلة، تستخدم أساليب التقليل من المخاطر بشكل واسع. كما أن سامبا يقوم بتخفيف التعرض نحو البنوك والمؤسسات المالية الكبيرة المقابلة من خلال زيادة استخدام اتفاقيات تعرف بـ (تبادل الضمانات النقدية) "Cash Margining Agreement"، حيث يتم تقييم العقد بشكل منتظم قبل استحقاقه و يدفع الطرف المدين مبلغ نقدي للطرف الثاني كي لايزيد حجم التعرض عن الحد المتفق عليه.

3-6 مخففات مخاطر الائتمان

احتسبت المخاطر الإجمالية التي تم الإفصاح عنها في الجداول السابقة دون أخذ مخففات مخاطر الائتمان بعين الاعتبار، حيث حددت الجهة الإشرافية الضمانات التي يسمح باستخدامها كمخففات لمخاطر الائتمان لأغراض متطلبات رأس المال. والجدير بالذكر بأن بعض الضمانات التي يقبلها سامبا لتعزيز الائتمان مثل الأسهم والضمانات الشخصية لا تعد من ضمن مخففات الائتمان المقبولة فيما يتعلق بكفاية رأس المال.

يستخدم البنك "الطريقة الشاملة" لمعالجة الضمانات المالية. وتتطلب هذه الطريقة تخفيض القيمة الاسمية للضمانات بنسبة محددة (haircuts) للأخذ بالاعتبار فروقات العملة أو الأجل بين التعرض الائتماني والأدوات التي تضمنه.

يوضح الجدول أدناه أنواع مبالغ التعرضات وما يقابلها من مبالغ المخففات:

بآلاف الريالات السعودي

مغطى بضمانات	التعرض الإجمالي	المحفظة
596.586	78.573.468	الشركات
2.334	13.516.979	قروض الأفراد ما عدا الرهونات العقارية
5.197.958	20.234.832	الأشخاص ذوي الملاءة العالية
5.796.878		الإجمالي

تتضمن الضمانات المالية المؤهلة بموجب المدخل المعياري ما يلي¹¹:

- النقدية (بما في ذلك شهادات الإيداع أو السندات المشابهة الصادرة من البنك المقرض)؛
- الضمانات البنكية؛
- الذهب؛ و
- سندات الدين.

¹¹ وفقا للفقرة 15-4 من الملاحظات الإرشادية الإضافية (GN-2) الواردة ضمن الملاحظات الإرشادية للبنوك الصادرة عن بازل 2 بخصوص المدخل العياري، والصادرة عن مؤسسة النقد في 29 مارس 2007م.

4-6 التسهيلات الائتمانية التي انخفضت قيمتها ومخصصات الانخفاض في القيمة

بالنسبة للتسهيلات التي تتم إدارتها بطريقة منفردة وليس كجزء من محفظة فان تكوين مخصصات خاصة لها يدرس بصورة فردية على مستوى كل مقترض في حالة تخلفه عن الدفع، وذلك طبقا لمعيار المحاسبة الدولي 39¹². ويتم إعادة تقييم جميع التسهيلات الممنوحة للمقترض في حال تأخره على سداد أي مبلغ مستحق للبنك، حيث تعتبر جميع تسهيلات متأخرة السداد وقابلة للانخفاض في قيمتها. وتكون المخصصات الخاصة مبنية على أساس تقييم الانخفاض المحتمل في المبالغ المتوقع تحصيلها على مستوى كل تسهيل ثم يتم توحيدها على مستوى المقترض (الطرف المقابل).

1-4-6 القروض التي انخفضت قيمتها، القروض المتأخرة والمخصصات (بحسب قطاع الصناعة)

بالآلاف الريالات السعودية

المخصصات المحفظة ¹³	المخصصات	التعثر	القروض المنخفضة	القطاع
	1.105	-	1.105	القطاع المالي
	79.125	-	79.125	زراعة وأسماك
	54.269	-	54.269	تصنيع
	46.561	-	46.561	مناجم وتعدين
	63.671	-	63.671	كهرباء، ماء، غاز، وخدمات صحية
	304.200	-	304.200	بناء وإنشاءات
	231.425	-	231.425	تجارة
	86.529	-	86.529	نقل واتصالات
	87.134	-	87.134	خدمات
	12.399	-	12.399	قروض شخصية وبطاقات ائتمانية
	590.187	-	873.468	أخرى
1.516.176	1.556.605	-	1.839.886	الإجمالي

¹² "معيار المحاسبة الدولي 39: الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" حسبما صدر من مجلس معايير المحاسبة الدولي
¹³ مخصصات المحفظة بحسب طبيعتها، لا يتم تخصيصها للتعرضات الفردية، وبالتالي لا يمكن توزيعها على القطاعات.

2-4-6 القروض التي انخفضت قيمتها، القروض المتأخرة والمخصصات (بحسب المنطقة الجغرافية)

بآلاف الريالات السعودية

مخصصات	المخصصات الخاصة	القروض المنخفضة	المنطقة الجغرافية
1.510.317	1.445.514	1.720.500	المملكة العربية السعودية
-	1.102	1.102	دول مجلس التعاون والشرق الأوسط الأخرى
5.859	109.989	118.284	جنوب شرق آسيا
1.516.176	1.556.605	1.839.886	الإجمالي

3-4-6 تسوية التغييرات في المخصصات للقروض التي انخفضت قيمتها

بآلاف الريالات السعودية

مخصصات	المخصصات الخاصة	البيان
1.453.736	1.545.690	الرصيد في بداية السنة
	(50.298)	التصفيات / الاستردادات المأخوذة مقابل المخصصات خلال الفترة
136.544	18.982	صافي الاحتياطات الإضافية (المبالغ المستردة) خلال الفترة
(1.239)	(30.634)	فروقات تحويل عملات أجنبية (للشركة التابعة خارج المملكة)
(72.865)	72.865	التحويلات بين المخصصات
1.516.176	1.556.605	الرصيد في نهاية السنة

7 مخاطر السوق

مخاطر السوق هي احتمال حدوث تغييرات سلبية تؤثر على أرباح البنك أو رأسماله أو قدرته على دعم استراتيجيته بسبب حدوث تذبذبات في أسعار السوق المتعلقة بأسعار الفائدة، أدوات الأسهم، هوامش الائتمان، أسعار الصرف الأجنبي، وأسعار السلع.

وقد وضع سامبا سياسات لإدارة المخاطر وحدوداً للتعرض يتم من خلالها مراقبة مخاطر السوق، ويتم قياس وضبط هذه التعرضات من قبل قسم مختص بإدارة مخاطر السوق وتحت إشراف استراتيجي من لجنة الموجودات والمطلوبات. ويكون قسم إدارة مخاطر السوق مسؤولاً عن تطوير وتطبيق سياسات مخاطر السوق وطرق قياسها. ويقوم أيضاً بدراسة طلب اعتماد أي منتج جديد من منتجات المتاجرة والاستثمار قبل رفعه للجنة من أجل اعتماده. والجدير بالذكر أن قسم إدارة مخاطر السوق مستقل عن إدارة الخزينة ويتبع إلى إدارة المخاطر.

يصنف سامبا مخاطر السوق لدية إلى الفئات التالية:

الوصف	بند المخاطر
وهي المخاطر التي قد تنشأ عن التغيير في أسعار صرف العملات على صافي موجودات / مطلوبات البنك / مراكزه خارج قائمة المركز المالي.	مخاطر الصرف الأجنبي
وتمثل المخاطر التي تتعرض لها أرباح البنك وحقوق المساهمين بسبب التغييرات في أسعار الفائدة، وتنقسم هذه المخاطر لفئتين: <ul style="list-style-type: none"> المخاطر الخاصة: وهي مخاطر الخسارة التي قد تنشأ عن حركة سلبية لأسعار أدوات أو سندات الدين بسبب عوامل تتعلق بالمصدر. مخاطر السوق العامة: وهي مخاطر الخسارة التي قد تنشأ عن تغييرات سلبية في أحوال السوق بشكل عام 	مخاطر أسعار الفائدة (محفظة المتاجرة)
وهي مخاطر التغيير في قيمة استثمارات البنك بسبب آليات الحركة في أسواق الأسهم.	مخاطر ادوات الملكية
الخطر الناشئ من حساسية مراكز سامبا من الخيارات المفتوحة لحدوث تغيير محتمل في عدة عوامل (مخاطر دلتا delta، جاما Gamma، وفيغا Vega).	مخاطر الخيارات
وتشير إلى التذبذبات المحتملة الحدوث مستقبلاً في أسعار السلع بسبب تذبذب أسعارها في السوق.	مخاطر السلع
وهي المخاطر الحالية أو المتوقعة للأرباح ورأس المال الناشئة عن أثر الحركات السلبية في أسعار الفائدة وذلك بسبب عدم تطابق الأجل بين موجودات ومطلوبات البنك.	مخاطر أسعار الفائدة (دفاتر البنك)

1-7 تحليل حساسية مخاطر أسعار الفائدة في دفاتر البنك

يوضح الجدول التالي تحليل حساسية مخاطر أسعار الفائدة في دفاتر البنك:

بآلاف الريالات السعودية

آثار تغير سعر الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس على العملات التي تشكل أكثر من 5% من الموجودات أو المطلوبات	
التغيير في الأرباح	الحالة
	ارتفاع سعر الفائدة:
743.209	الريال السعودي
(1.020.823)	الدولار الأمريكي
(543.948)	اليورو
	انخفاض سعر الفائدة:
(759.426)	الريال السعودي
1.040.550	الدولار الأمريكي
554.837	اليورو

8 المخاطر التشغيلية

تُعرّف المخاطر التشغيلية على أنها مخاطر الخسارة الناشئة عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية، الموظفين، الأنظمة و/أو الأحداث الخارجية. ومن الواضح أن المخاطر التشغيلية ملازمة لجميع أنشطة البنك، ويشمل ذلك الأنشطة التي تكلف بها أطراف خارجية، وجميع العمليات مع الأطراف الخارجية. وتتطلب إدارة المخاطر التشغيلية وجود ضوابط رقابة داخلية قوية مقرونة بإشراف إداري عالي الجودة.

تعد إدارة المخاطر التشغيلية لدى سامبا بمثابة مظلة متكاملة تغطي مختلف عناصر تلك المخاطر مثل مكافحة الغش، تأكيد الجودة، استمرارية النشاط، والسياسات والإجراءات، وجميعها تشكل حلقات متماسكة في سلسلة إدارة المخاطر التشغيلية. إن المخاطر التشغيلية ملازمة لجميع جوانب النشاط، ولذلك يقوم البنك بتطبيق أساليب تخفيف المخاطر على جميع أنشطته. كما تتم تغطية كافة المنتجات والخدمات ضمن منظومة التقييم الذاتي، التي هي عبارة عن فحوصات دورية ذاتية لكل نشاط يتم تجميعها ومراقبتها مركزياً، كما يتم توثيق ومراقبة الاستثناءات ونقاط الخلل في الجودة لحلها بشكل متكامل. وإضافة لتلك الفحوصات الذاتية يعتمد البنك على مراجعات شاملة من خلال وحدة المراجعة الداخلية وتأكيد الجودة. ويقوم البنك بصورة مستمرة بتطوير إجراءاته عن طريق تحليل الحوادث المتعلقة بالمخاطر التشغيلية ومؤشرات المخاطر المحتملة ومؤشرات الإنذار المبكر. ويتم تحديد الاستثناءات والقضايا المتعلقة بالمخاطر التشغيلية وحلها على مستوى إداري عالٍ من قبل لجنة المخاطر والالتزام الرئيسية. كما تتم مراقبة مؤشرات المخاطر الرئيسية الشاملة للعناصر العشرة الرئيسية المتعلقة بالمخاطر التشغيلية، ومن ثم تصعيد الحالات الاستثنائية والقضايا الساخنة إلى الإدارة العليا لحلها.

تتضمن أساليب تخفيف المخاطر إطاراً مبنياً لأمن المعلومات، ونظماً قوياً للالتزام ومكافحة الغش، وتدابير أمنية شاملة لحماية الموجودات الملموسة لدى البنك وصلاحيه الدخول لممتلكات وأنظمة البنك. كما يتم تجهيز وتحديث مستمر لخطة استمرارية العمل والاستعداد لإدارة الازمات. ويضاف إلى ذلك وجود تغطية تأمينية واسعة لمواجهة الحوادث ذات التأثير الكبير.

تكون كل وحدة من وحدات العمل لدى سامبا مسؤولة بصفة أساسية عن إدارة المخاطر التشغيلية الخاصة بها. ويقوم قسم المخاطر التشغيلية بوضع إطار موحد لتحديد وتقييم ومراقبة وضبط المخاطر التشغيلية على مستوى البنك. كما يقوم هذا القسم بدعم الوحدات الفردية في إدارة المخاطر التشغيلية الخاصة بها. وتدار العمليات المتعلقة ببيانات الخسائر والتقييم الذاتي للمخاطر ومؤشرات المخاطر الأساسية ومتابعة الإجراءات التصحيحية بطريقة آلية متطورة. وتتمحور أساليب وعمليات إدارة المخاطر التشغيلية حول مصادر المخاطر حسبما ورد وصفها في تعريف المخاطر التشغيلية. وهذا المنهج يحسن من إمكانية إجراء المقارنات لعوامل الخطر بين جميع وحدات العمل، بما في ذلك فروع المجموعة وشركاتها التابعة، كما أنه يدعم التركيز على تدابير تخفيف المخاطر فيما يتعلق بمصادر تلك المخاطر وليس أعراضها.

حسبما ورد وصفه في الفقرة 5-3 من هذا التقرير، يتم احتساب متطلبات رأس المال لتغطية المخاطر التشغيلية وفقاً للمدخل المعياري الذي يتم بموجبه تقسيم أنشطة البنك إلى ثمانية خطوط نشاط معيارية، ويحتسب رأس المال المطلوب على مستوى البنك كإجمالي يتضمن جميع المخاطر التشغيلية لكل نشاط من الأنشطة الثمانية المذكورة. ويحتسب حجم المخاطر لكل نشاط بضرب معدل الدخل الإجمالي (لثلاث سنوات) لذلك النشاط بمعامل بيتا (beta coefficient) الخاص به الذي يتراوح بين 12% - 18%، وبالتالي يتم تحديث المخاطر التشغيلية على أساس سنوي.

9 المخاطر الأخرى (الركيزة الثانية 2 Pillar)

وفقاً لأفضل الممارسات المتبعة في الصناعة المصرفية، وأوراق العمل الصادرة عن لجنة بازل حول الإشراف البنكي، وتوجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي¹⁴، يقوم سامبا بتخطيط احتياجاته لرأس المال، وتحديد قابليته للمخاطر، ضمن عملية متكاملة منتظمة لإعداد ميزانياته وخطته.

تتضمن عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال احتساب أثر المخاطر المتوقعة الناشئة عن استراتيجيات العمل لفترة الثلاث سنوات التالية، وتساعد على تقييم مدى كفاية التمويل الرأسمالي لسامبا لدعم مستوى المخاطر. ويتضمن هذا التقييم إجراء عدة سيناريوهات سلبية (إجهاد المحفظة) بهدف احتساب أثارها على كفاية رأس المال وقياس مقدرة سامبا على تحمل الظروف غير الاعتيادية. كما انها تتناول وسائل إعادة نسبة كفاية رأس المال الى المستوى المقبول في حال حدوث انخفاض ناتج عن تلك السيناريوهات.

ولهذا الغرض، يتم استخدام مستويين من المخاطر بحسب متطلبات الجهة الإشرافية:

- مخاطر الركيزة الأولى "Pillar 1"، التي تتضمن مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية. هذا علماً أن النسبة الدنيا المطلوبة من الجهة الإشرافية لهذه المخاطر تعادل 8%.
- مخاطر الركيزة الثانية "Pillar 2"، التي تشمل عدداً أكبر من المخاطر بما فيها مخاطر أسعار الفائدة في دفاتر البنك، المخاطر الاستراتيجية، والمخاطر القانونية، وغير ذلك. والمطلوب من البنوك الإفصاح لمؤسسة النقد في بداية كل سنة عن المخاطر الأخرى المحتملة التي قد تتعرض لها، ويتوقع من البنوك أن تحافظ في جميع الأوقات على هامش رأسمالي كاف لتغطية تلك المخاطر.

لقد حددت إدارة سامبا مخاطر الركيزة الثانية (Pillar 2) التي تتعرض لها، وقدمت لمؤسسة النقد الخطة الخاصة بعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال التي تشمل الحد الأدنى المستهدف من رأس المال بعد تكوين هامش رأسمالي كاف لمواجهة تلك المخاطر. والجدير بالذكر أن هذه العملية تخضع للمراقبة من خلال عملية المراجعة للجهة الإشرافية.

لقد تم تقييم قدرة سامبا على الالتزام بهذه الأهداف من كفاية رأس المال في السنوات الثلاث القادمة. وأظهر التقييم وجود هامش كاف من رأس المال يزيد عن متطلبات الجهة الإشرافية لمواجهة المخاطر الإضافية التي قد تنشأ عن نشاطات البنك باسثناء حالات التوسع الخارجي والتي ستنم دراستها في الوقت المناسب في حالة حدوثها. وقد تم تقييم تلك التوقعات في حالة وقوع عوامل إجهاد "سيناريوهات سلبية". وقد أظهرت النتائج أن بإمكان سامبا الالتزام بالحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال المحدد من قبل الجهة الإشرافية في جميع الأوقات.

ولتقوية فعالية تخطيط رأس المال، فقد أنشأ سامبا لجنة إدارة رأس المال تتكون من عدد من المدراء التنفيذيين. و تقوم هذه اللجنة بشكل ربع سنوي بمراقبة النسب الفعلية لكفاية رأس المال مقارنة بالأهداف الموضوعية، كما تبادر اللجنة باتخاذ إجراءات تصحيحية في حالة حدوث خرق لأحد الأهداف. ومن مهام اللجنة كذلك القيام بتقييم الأثر على كفاية رأس المال للقرارات الاستراتيجية الرئيسية مثل الاستحواذات أو التوسعات الرئيسية وغير ذلك.

تم رفع الخطة الرأسمالية المتكاملة لمجموعة سامبا المالية لعام 2009م مع تقديرات عامة للسنتين الماليين 2010م و2011م إلى مؤسسة النقد العربي السعودي، التي لها الصلاحية لتقييم كفاية عملية التخطيط.

وقد أظهرت الخطة أن حجم رأس المال الحالي والمستقبلي لدى سامبا كاف لمساندة الخطة الاستراتيجية للسنوات المقبلة بوجود أدوات ملائمة لمراقبة تغيرات كفاية رأس المال. والجدير بالذكر أن تبني البنك لبازل 2 ساهم في تعزيز نوعية إدارة رأس المال والمخاطر.

¹⁴ وفقاً لتوجيهات ساما المتعلقة بخطة التقييم الداخلي لرأس المال الصادرة في ديسمبر 2007م.

10 المصطلحات والتعريفات

يكون للمصطلحات والعبارات والمفردات التالية الواردة في هذا التقرير المعاني الموضحة أمام كل منها:

مُعامل الإضافة (مبلغ إضافي) (Add-On)

المعامل الذي حدده بازل-2 ليعكس الزيادة المستقبلية المحتملة للمخاطر الائتمانية النابعة من عمليات المشتقات المالية.

لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات (ALCO)

هي إحدى لجان عمليات الحوكمة مسؤولة عن تطوير (ومتابعة تطبيق) إطار إدارة الموجودات والمطلوبات. وتتضمن نشاطات هذه اللجنة توزيع الموجودات، تحديد الحدود الداخلية، اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار في مراكز إدارة الموجودات والمطلوبات، استخدام الفرص التي تحددها إدارة الموجودات والمطلوبات من أجل تنشيط منتجات محددة، مراقبة الآثار الناجمة عن والمتعلقة بسياسات وحدات العمل، وإعداد التقارير حول حالة إدارة الموجودات والمطلوبات.

إدارة الموجودات والمطلوبات (ALM)

العملية المستمرة لصياغة، وتطبيق، ومراقبة، وتحديث الاستراتيجيات للبنود داخل قائمة المركز المالي والبنود خارج قائمة المركز المالي، والتي لها آثار على السيولة. وترمي هذه العملية إلى التنسيق بين الأهداف المالية للمؤسسة والمحافظة على سيولة كافية لمواجهة الطوارئ.

فئة الأصول

تصنيف التعرضات لمخاطر الائتمان بحسب إرشادات وتعليمات مؤسسة النقد المتعلقة بأنظمة بازل-2، والفئات الرئيسية هي: الدولية (السيادية)، البنوك والمؤسسات المالية، الشركات، الأفراد والأشخاص من ذوي الملاءة العالية. ويعتمد التصنيف على نوع العميل الملزم بالدين (obligor)، إجمالي المبيعات السنوية للعميل، ونوع المنتج و/أو قيمة التعرض.

دفاتر البنك

تعرف دفاتر البنك بأنها جميع المراكز في المجموعة، والتي ليست ضمن محفظة المتاجرة. وتتكون محفظة المتاجرة من المراكز في الأدوات المالية والسلع المقتناة بغرض المتاجرة أو للتحوط لعناصر أخرى من نفس المحفظة. ولكي تكون مؤهلة للمعالجة الرأسمالية ضمن محفظة المتاجرة، فإن الأدوات المالية يجب أن تكون إما خالية من أي شروط تحول دون المتاجرة بها أو قابلة للتحوط بصورة كاملة. والجدير ذكره بأن المراكز يجب أن يتم تقييمها بشكل متكرر ودقيق، وأن تتم إدارة المحفظة بشكل نشط.

مُعامل بيتا (Beta-factor)

يمثل معامل بيتا العلاقة بين الخسارة الناتجة عن المخاطر التشغيلية في خط عمل معين وإجمالي دخل ذلك الخط، وبالتالي تحتسب قيمة المخاطر التشغيلية بضرب متوسط إجمالي الدخل لخط عمل معين بمعامل بيتا المقابل له. وبموجب المدخل المعياري للمخاطر التشغيلية، فإن الجهة الإشرافية هي التي تحدد معامل بيتا لكل خط.

مخاطر الاعمال

هي الانحراف السلبي المحتمل في القيمة الاقتصادية المتوقعة للبنك والناتج عن تغييرات في أحجام العمليات أو هوامش ربحيتها الناشئة عن حدوث تغيير في بيئة العمل مقرون بعدم كفاية تطبيق الاستراتيجيات.

نسبة كفاية رأس المال (CAR)

إجمالي رأس المال المؤهل كنسبة من الأصول المرجحة المخاطر (بحيث لا تقل النتيجة عن 8% وفقاً لأنظمة بازل).

التزامات الدين المغطاة بضمانات (CDO)

أحد أنواع الأوراق المالية المدعومة بالأصول أو منتجات الائتمان المركبة. ويتكون هذا المنتج على أساس محفظة من الأوراق المالية ذات الدخل الثابت.

مقايضات تعثر الائتمان (CDS)

اتفاقية ثنائية غير متداولة، يقوم بموجبها طالب الحماية (المشتري أو risk-shedder) بدفع علاوة للطرف الآخر (بائع الحماية أو قابل المخاطر risk-taker) لتأمين الحماية ضد الخسائر المحتملة التي قد تنتج من تعثر دين معين (حدث ائتماني)

التزامات القروض المضمونة (CLO)

هي التزامات دين مغطاة بضمانات (CDOs) والتي تتكون فقط من قروض

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي الانخفاض المحتمل في قيمة التحصيل المتوقعة من طرف مقابل (مدين، كفيل،... الخ) بسبب عدم الدفع أو بصفة عامة عدم الالتزام بتعهداته الناتجة عن عدم مقدرته أو رغبته في الدفع. ويمكن أن تنشأ مخاطر الائتمان كذلك بسبب أحداث أو تدابير تتخذ من قبل السلطات السياسية أو النقدية في دولة ما، ويطلق على هذه الحالة كذلك "مخاطر الدولة".

التعرض عند التعثر (EAD)

المبلغ المتوقع أن يكون قائماً عند حدوث تعثر من قبل طرف مقابل. وعندما يحدث التعثر، يكون ذلك المبلغ مساوياً للمبلغ الفعلي القائم.

وكالة التصنيف الائتماني الخارجية (ECAI)

هي المؤسسات التي تقدم تصنيفات ائتمانية مستقلة، والمحددة من مؤسسة النقد بأنها تلبى شروط الأهلية المذكورة في أنظمة بازل-2.

نسبة تخفيض قيمة الضمانات (Haircuts)

الفرق بين قيمة الورقة المالية في السوق وقيمتها التقديرية (كضمان)، وتطبق هذه التخفيضات لحماية البنك من النزول المحتمل في قيمة الضمان في حالة تسييله.

عملية التقييم الداخلية لكفاية رأس المال (ICAAP)

العملية الداخلية التي يجب أن يقوم بها البنك لقياس كفاية رأسماله لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها، وتشمل هذه العملية استراتيجية البنك للحفاظ على مستويات كافية من رأس المال طوال فترة التخطيط.

مخاطر أسعار الفائدة

وتمثل المخاطر التي قد تتعرض لها أصول البنك واستثماراته جراء حدوث تغييرات سلبية أو تقلبات في أسعار الفائدة.

التقييم المبني على التصنيفات الداخلية (IRB)

أحد الطرق المحددة ضمن أنظمة بازل لحساب متطلبات رأس المال المتعلقة بالمخاطر الائتمانية، والتي تستخدم من خلالها المؤسسة المالية نماذجها وأنظمتها الخاصة بها بناءً على خبراتها التاريخية. وهناك خيارين: الطريقة الأساسية للتقييم الداخلي، والطريقة المتقدمة للتقييم الداخلي. وعند تطبيق الطريقة الأساسية، تستخدم التقديرات الداخلية المتعلقة باحتمالية التعثر لحساب الحد الأدنى المطلوب من رأس المال. أما الطريقة المتقدمة، فتقوم أيضاً على التقديرات الداخلية للخسائر الناجمة عند التعثر (LGD) والتعرض عند التعثر (EAD). وفي حالة استخدام الطريقة الأساسية للتقييم الداخلي (IRB)، فإن رقم (LGD) يتم تحديده من قبل الجهة الإشرافية.

مخاطر السيولة

احتمال عدم قدرة المؤسسة على تلبية التزاماتها في مواعيد استحقاقها بسبب عدم قدرتها على تسييل موجوداتها أو الحصول على تمويل كاف (مخاطر سيولة المطلوبات). ويشمل هذا البند المخاطر الناشئة من عدم تمكن المؤسسة من إغلاق أو موازنة مراكز محددة بسهولة وبسرعة معقول نظراً لعدم العمق في الأسواق المالية.

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي احتمال حدوث آثار سلبية تؤثر على أرباح البنك أو رأسماله أو قدرته على دعم استراتيجيته بسبب تذبذبات في أسعار السوق المتعلقة بأسعار الفائدة، أدوات الملكية، هامش الائتمان، أسعار الصرف الاجنبي، وأسعار السلع.

القيمة السوقية

الخسارة التي يمكن تكبدها أو المكسب الممكن تحقيقه إذا ما تم استبدال العقد القائم بأسعار السوق الحالية (ويسمى كذلك قيمة الاستبدال).

التقييم حسب سعر السوق (MTM)

تعيين قيمة سوقية عادلة للأصل.

المخاطر التشغيلية

تعرف المخاطر التشغيلية على أنها مخاطر الخسارة الناشئة عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية، الموظفين، الأنظمة و/أو الأحداث الخارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ومخاطر التقنية ومخاطر الضريبة.

التعامل المباشر خارج السوق (OTC)

عقد التعامل المباشر خارج السوق هو عقد ثنائي يوافق من خلاله الطرفان على كيفية تسوية تجارة أو عقد معين في المستقبل. وهو عادة عقد مباشر من مؤسسة مالية وعميلها، بخلاف التداول في البورصة الذي يحدث عبر المرافق التي تملكها الشركة والتي تم بناؤها لأغراض المتاجرة (البورصات).

الطريقة القائمة على التقييم (RBA)

هي طريقة بازل-2 لحساب الموجودات المرجحة المخاطر المطبقة على التعرض لتسديدات ذات تصنيف ائتماني خارجي أو القابلة لاستنتاج التصنيف.

الموجودات المرجحة المخاطر (RWA)

التعرض المرجح بحسب مدى خطورة بند الموجودات المعني. ويعتمد مدى خطورة الموجودات على جملة من العوامل مثل احتمالية تعثر العميل (الملتزم) وقيمة الضمان وأجال التعرض.

مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)

السلطة التنظيمية والإشرافية والرقابية المسؤولة عن الإشراف على البنوك والمؤسسات المالية العاملة في المملكة العربية السعودية.

مجموعة سامبا المالية (سامبا)

سامبا ومجموعة سامبا المالية هما اسمان مترادفان يستخدمان بالتبادل في هذا التقرير، ويشيران إلى الكيان القانوني الموحد، ألا وهو "مجموعة سامبا المالية".

محفظه المتاجرة

تتكون محفظه المتاجرة من مراكز الأدوات المالية والسلع المقتناة إما بقصد المتاجرة أو بهدف تغطية عناصر أخرى في المحفظة. وتشمل هذه المحفظة المراكز التي بنيت بقصد بيعها على المدى القصير أو بقصد الاستفادة من تذبذبات حالية أو متوقعة لتحقيق ربح.

النهاية